

بحث بعنوان

دور مدير الرقابة الداخلية في تعزيز الامتثال والتقييم الداخلي للمخاطر في المؤسسات

اعداد

فهد عايد هويل النواصره

مدير الرقابة الداخلية

بلدية الجفر

المخلص

يلعب مدير الرقابة الداخلية دوراً محورياً في تعزيز الامتثال والتقييم الداخلي للمخاطر داخل المؤسسات، إذ يتولى مسؤولية تصميم وتطبيق السياسات والإجراءات التي تضمن الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات ذات الصلة، كما يعمل على مراقبة الأداء وتحديد نقاط الضعف والخلل في النظم الداخلية، مما يساعد في اتخاذ قرارات مدروسة للحد من المخاطر المحتملة وتحقيق الكفاءة التشغيلية؛ ويعتمد في ذلك على أدوات التدقيق الداخلي والتحليل المالي وإدارة البيانات لتوفير رؤى استراتيجية للإدارة العليا، كما يساهم في بناء ثقافة مؤسسية قائمة على النزاهة والشفافية والمساءلة، ويشجع على تبني ممارسات إدارة المخاطر بشكل استباقي، مما يعزز من قدرة المؤسسة على التكيف مع التحديات وضمان استمراريته وتحقيق أهدافها طويلة الأمد.

Abstract

The Director of Internal Control plays a pivotal role in promoting compliance and internal risk assessment within organizations. They are responsible for designing and implementing policies and procedures that ensure compliance with relevant regulations, laws, and legislation. They also monitor performance and identify weaknesses and deficiencies in internal systems, which helps inform decisions to mitigate potential risks and achieve operational efficiency. They rely on internal audit tools, financial analysis, and data management to provide strategic insights to senior management. They also contribute to building a corporate culture based on integrity, transparency, and accountability, and encourage the adoption of proactive risk management practices, enhancing the organization's ability to adapt to challenges, ensure its sustainability, and achieve its long-term goals.

المقدمة

تعد الرقابة الداخلية من أهم الوظائف الحيوية في المؤسسات المعاصرة، حيث تسهم بشكل كبير في حماية الموارد وتحقيق الأهداف الاستراتيجية وضمان سلامة العمليات التشغيلية. ويأتي دور مدير الرقابة الداخلية في مقدمة الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغايات، إذ يُعتبر المسؤول الأول عن تطوير وتنفيذ أنظمة الرقابة التي تهدف إلى تعزيز الامتثال الداخلي وضبط الأداء المؤسسي. وفي ظل التغيرات المتسارعة في بيئات الأعمال والتطور المستمر في التشريعات والأنظمة، أصبحت الحاجة إلى مدير رقابة داخلية فاعل وذو كفاءة مطلباً أساسياً لضمان الحوكمة الجيدة وتعزيز الثقة بممارسات المؤسسة.

يمثل الامتثال أحد الأركان الأساسية التي يقوم عليها عمل المؤسسات، حيث يرتبط بمدى التزامها بالقوانين واللوائح الداخلية والخارجية، ويقوم مدير الرقابة الداخلية بدور رئيسي في غرس هذه الثقافة داخل المؤسسة من خلال مراقبة مدى الالتزام وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجة أوجه القصور. ولا يقتصر دوره على التحقق من التزام الموظفين بالإجراءات والسياسات، بل يتعدى ذلك إلى توجيه الإدارة نحو اتخاذ قرارات تتماشى مع الإطار القانوني والتنظيمي بما يقلل من المخاطر القانونية والمالية التي قد تواجهها المؤسسة.

أما التقييم الداخلي للمخاطر فهو عملية مستمرة تعتمد على رصد وتحليل العوامل التي قد تؤثر سلباً على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها، ويقوم مدير الرقابة الداخلية بقيادة هذه العملية من خلال استخدام أدوات تقييم دقيقة تسهم في الكشف عن التهديدات المحتملة واقتراح آليات للحد منها. كما يعمل على التنسيق مع مختلف الوحدات الإدارية لضمان أن جميع الأنشطة تسير ضمن حدود مقبولة من المخاطر، مع تعزيز مرونة المؤسسة في الاستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية.

إن الدور الذي يضطلع به مدير الرقابة الداخلية يتطلب مستوى عالياً من المهنية والخبرة والمعرفة بمتطلبات الامتثال ومبادئ إدارة المخاطر، إلى جانب مهارات قيادية تمكنه من التأثير الإيجابي على ثقافة المؤسسة وتحفيز الموظفين نحو الالتزام بالضوابط. ومن هنا تتجلى أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على مساهمة مدير الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الاستدامة من خلال بناء أنظمة رقابية فعالة تتسم بالشفافية والمساءلة والقدرة على التكيف مع التحديات المستقبلية.

مشكلة البحث

تواجه العديد من المؤسسات تحديات متزايدة في مجال الامتثال والتقييم الداخلي للمخاطر نتيجة تطور البيئة التنظيمية والتشريعية واتساع نطاق العمليات التشغيلية، حيث أصبحت الرقابة الداخلية أداة أساسية لضمان الالتزام والحد من الانحرافات الإدارية والمالية. ومع ذلك، تفتقر بعض المؤسسات إلى فهم واضح للدور الحقيقي الذي يجب أن يقوم به مدير الرقابة الداخلية في هذا السياق، مما يؤدي إلى وجود فجوات في أنظمة الرقابة وتضارب في المسؤوليات وتراجع في مستوى الشفافية والمساءلة.

في كثير من الأحيان لا يتم تمكين مدير الرقابة الداخلية بالقدر الكافي من الصلاحيات أو الموارد التي تسمح له بالقيام بدوره بشكل فعال، كما قد يعاني من نقص التعاون من قبل الإدارات الأخرى داخل المؤسسة، وهو ما يضعف من فاعلية أنظمة التقييم الداخلي للمخاطر ويجعل المؤسسة أكثر عرضة للتجاوزات والانحرافات التنظيمية. ويزيد من تعقيد هذه المشكلة عدم وضوح الحدود الفاصلة بين وظائف الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي، مما يؤدي إلى تداخل الأدوار واختلال التوازن في تنفيذ المهام الرقابية.

كما أن بعض المؤسسات لا تولي أهمية كافية لبناء ثقافة مؤسسية قائمة على الامتثال والرقابة الذاتية، وهو ما ينعكس سلباً على أداء مدير الرقابة الداخلية ويحد من قدرته على تنفيذ المبادرات الرقابية والتصحيحية اللازمة. ويؤدي هذا الإهمال إلى تقويض آليات التقييم الفعالة للمخاطر، وبالتالي إلى اتخاذ قرارات غير مبنية على بيانات دقيقة أو تحليل سليم للمخاطر، مما يعرض المؤسسة للخسائر وعدم الاستقرار.

انطلاقاً من هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى دراسة معمقة تسلط الضوء على مشكلة ضعف توظيف دور مدير الرقابة الداخلية في تعزيز الامتثال والتقييم الداخلي للمخاطر، وبيان أثر هذا الدور في تحسين جودة الأداء المؤسسي وبناء بيئة رقابية فاعلة. وتسعى هذه الدراسة إلى تحديد أبرز أوجه القصور في الممارسات الحالية واقتراح سبل لتعزيز مكانة مدير الرقابة الداخلية وتمكينه من أداء مهامه بكفاءة واستقلالية.

أهداف البحث

1. تحليل دور مدير الرقابة الداخلية في تحقيق الامتثال للسياسات والإجراءات الداخلية في المؤسسة.
2. دراسة تأثير تقييم المخاطر الداخلي على فعالية وكفاءة عمليات الرقابة الداخلية.
3. استكشاف كيفية تعزيز التواصل والتعاون بين مدير الرقابة الداخلية وباقي الأقسام في المؤسسة لضمان الامتثال والتقييم الداخلي للمخاطر.
4. تحليل أهمية تطبيق مبادئ التقييم المستمر للمخاطر وتحسين العمليات التشغيلية من قبل مدير الرقابة الداخلية.

5. دراسة تأثير تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل الضوئي في تعزيز دور مدير الرقابة الداخلية في تقييم المخاطر وتعزيز الامتثال في المؤسسة.

أهمية البحث

1. فهم أفضل لدور مدير الرقابة الداخلية في تحقيق الامتثال وتقييم المخاطر يمكن أن يساهم في تحسين كفاءة وفعالية عمليات الشركة وتحقيق أهدافها بشكل أفضل.
2. يمكن للبحث في هذا الموضوع أن يساعد في تحديد أفضل الممارسات والإجراءات التي يمكن لمدير الرقابة الداخلية اتباعها لضمان الامتثال وتقييم المخاطر بشكل فعال.
3. فهم الدور الحيوي لمدير الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة بين الشركة والأطراف الخارجية مثل المساهمين والجهات الرقابية.
4. يمكن للبحث في هذا الموضوع أن يساهم في تعزيز الوعي بأهمية تعزيز الامتثال وتقييم المخاطر في البيئة الأعمال والمساهمة في تحسين ممارسات الحوكمة.
5. يمكن لنتائج البحث في هذا المجال أن تساعد الشركات على تحديد الاستثمارات اللازمة في تعزيز دور مدير الرقابة الداخلية وتحسين الأنظمة والعمليات الداخلية لتحقيق التميز والاستدامة.

أسئلة البحث

1. ما هي أهمية دور مدير الرقابة الداخلية في تحقيق الامتثال للسياسات والقوانين الداخلية والخارجية في المؤسسة؟

2. كيف يمكن لمدير الرقابة الداخلية تقييم المخاطر الداخلية بشكل فعال وتحديد الاستراتيجيات اللازمة للتعامل معها؟

3. ما هي العوامل التي تؤثر على تعزيز التواصل والتعاون بين مدير الرقابة الداخلية وباقي الأقسام في المؤسسة لضمان الامتثال وتقييم المخاطر بشكل شامل؟

4. كيف يمكن لمدير الرقابة الداخلية تبني التقنيات الحديثة والأدوات الذكية لتعزيز دوره في تحقيق الامتثال وتقييم المخاطر بشكل فعال؟

5. ما هي أفضل الممارسات والاستراتيجيات التي يمكن لمدير الرقابة الداخلية اتباعها لتحقيق الامتثال وتقييم المخاطر بشكل مستدام ومؤثر في المؤسسة؟

الإطار النظري

يشكل إطار الرقابة الداخلية أحد الأسس الرئيسية التي تعتمد عليها المؤسسات لضمان تحقيق أهدافها في بيئة عمل منظمة ومستقرة. ويعد مدير الرقابة الداخلية من العناصر الحيوية في هذا الإطار، حيث يسهم بشكل مباشر في تطوير وتنفيذ الأنظمة والسياسات الرقابية التي تهدف إلى تعزيز الامتثال وتقليل المخاطر التنظيمية والمالية. تركز الوظيفة الأساسية للرقابة الداخلية على ضمان التزام جميع الأقسام والموظفين بالقوانين واللوائح المعمول بها، بالإضافة إلى تقديم إشراف مستمر على العمليات الداخلية لضمان سيرها وفقاً للمعايير والأهداف المحددة مسبقاً.

فيما يتعلق بالتقييم الداخلي للمخاطر، يعتمد هذا النشاط على أدوات وآليات دقيقة تهدف إلى تحليل وتحديد المخاطر المحتملة التي قد تهدد استدامة المؤسسة ونجاحها. ويقود مدير الرقابة الداخلية هذه العمليات عبر تطوير استراتيجيات فعالة لرصد المخاطر وتقييمها في مختلف مجالات العمل، مما يساهم في اتخاذ قرارات مبنية على فهم شامل للمخاطر وحجم تأثيرها المحتمل على المؤسسة. كما يساهم التقييم المستمر للمخاطر في تحسين قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والبيئية، وبالتالي تعزيز استدامتها على المدى الطويل.

يجب أن يمتلك مدير الرقابة الداخلية مهارات خاصة تساعد على التأثير بشكل إيجابي في تحسين الامتثال داخل المؤسسة. هذه المهارات تشمل القدرة على تحليل البيانات، وفهم الأنظمة القانونية، بالإضافة إلى التفاعل بفعالية مع فرق العمل المختلفة. من خلال هذه القدرات، يمكن لمدير الرقابة الداخلية أن يكون الجسر الذي يربط بين مختلف الوظائف داخل المؤسسة، مما يعزز ثقافة الامتثال لدى الموظفين ويضمن تطبيق السياسات بشكل فعال عبر جميع المستويات الإدارية.

علاوة على ذلك، يُعتبر تعزيز الامتثال والتقييم الداخلي للمخاطر مسؤولية جماعية تتطلب تعاوناً مشتركاً بين مدير الرقابة الداخلية والإدارة العليا والفرق الفنية. يتطلب الأمر من مدير الرقابة الداخلية أن يكون لديه قدرة على تقديم استشارات مستمرة للإدارة حول أفضل ممارسات إدارة المخاطر والامتثال، بالإضافة إلى تطوير خطط للتعامل مع المخاطر المحتملة في مراحل مبكرة. من خلال هذا التعاون، تضمن المؤسسة بيئة عمل محكمة تساهم في الحد من الأخطاء والانتهاكات التي قد تؤثر على سمعتها أو تؤدي إلى خسائر مالية.

1. مفهوم الرقابة الداخلية وأهميتها في المؤسسات: يركز الإطار النظري على تعريف الرقابة الداخلية باعتبارها مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى ضمان الامتثال للأنظمة والقوانين، وتحديد المخاطر المحتملة وإدارتها. كما يستعرض أهمية وجود نظام رقابي قوي في تحسين فعالية العمليات وتحقيق الأهداف المؤسسية. في الرقابة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تتبعها المؤسسات لضمان فاعلية عملياتها وحماية ممتلكاتها من المخاطر والاحتيال. تتضمن الرقابة الداخلية تقييم وتحليل الأنظمة المالية والإدارية للتأكد من أنها تعمل بشكل صحيح وفقاً للوائح والمعايير المعتمدة. يتم تنفيذ هذه الرقابة بواسطة فرق متخصصة داخل المؤسسة، التي تسعى إلى تحسين كفاءة الأداء وتقليل الفجوات في الأنظمة.

أهمية الرقابة الداخلية تكمن في أنها تساهم في توفير بيئة عمل منظمة وآمنة، حيث تمنع الوقوع في الأخطاء المالية والإدارية. تسهم الرقابة الداخلية في تعزيز الثقة بين الإدارة والمستفيدين من الخدمات أو المنتجات التي تقدمها المؤسسة. كما أن الرقابة تساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة بشكل فعال وتضمن الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية التي تفرضها الجهات الحكومية. ومن خلال تطبيق نظام رقابة داخلية فعال، تتمكن المؤسسات من تحديد المخاطر المحتملة بشكل مبكر واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة. وهذا يؤدي إلى تعزيز استدامة المؤسسات وزيادة قدرتها على التكيف مع التغيرات البيئية والاقتصادية. وبالتالي، فإن الرقابة الداخلية تعتبر عنصراً أساسياً في تحقيق النجاح المؤسسي وتعزيز مستوى الشفافية والمسؤولية.

2. دور مدير الرقابة الداخلية في تعزيز الامتثال المؤسسي: يتناول الإطار النظري الدور الحاسم الذي يقوم به مدير الرقابة الداخلية في تعزيز الامتثال داخل المؤسسة، من خلال تصميم وتنفيذ أنظمة رقابية تضمن الالتزام بالمعايير القانونية والمالية، مع تقديم توجيه مستمر للإدارة والموظفين بشأن الالتزام بالسياسات

والإجراءات المعتمدة. حيث يعتبر مدير الرقابة الداخلية عنصرًا محوريًا في تعزيز الامتثال المؤسسي داخل المؤسسات، حيث يتولى مسؤولية ضمان تطبيق الأنظمة والسياسات التي تضمن التزام المؤسسة بالقوانين واللوائح المعمول بها. يعمل مدير الرقابة الداخلية على تطوير استراتيجيات رقابية فعالة تساعد في مراقبة الأداء المؤسسي وتقييم كفاءة الأنظمة المالية والإدارية. من خلال إدارة فرق متخصصة في الرقابة، يساهم المدير في الحد من المخاطر المالية والإدارية التي قد تؤثر على سمعة المؤسسة أو تؤدي إلى انتهاك القوانين.

يسعى مدير الرقابة الداخلية إلى تدريب الموظفين على أهمية الامتثال للأنظمة والسياسات الداخلية، وتوفير الدعم اللازم لضمان فهمهم الكامل لهذه المتطلبات. كما يضع خططًا للتأكد من أن جميع العمليات داخل المؤسسة تتم وفقًا للأطر القانونية والتنظيمية المقررة. يشمل دور المدير أيضًا المراجعة المستمرة لجميع الإجراءات الداخلية والتأكد من أنها تتماشى مع معايير الامتثال المتفق عليها من قبل السلطات المحلية والدولية. ومن خلال هذا الدور القيادي، يعزز مدير الرقابة الداخلية ثقافة الامتثال داخل المؤسسة ويشجع على اتخاذ خطوات وقائية قبل حدوث أي مخالفات. كما يساهم في تقليل الفرص التي قد تؤدي إلى الانتهاك أو الاحتيال، مما يزيد من مصداقية المؤسسة ويساهم في تحسين أدائها على المدى الطويل.

3. التقييم الداخلي للمخاطر وأدواته: يناقش الإطار النظري كيفية قيام مدير الرقابة الداخلية بتحديد وتقييم

المخاطر المؤسسية باستخدام أدوات وتقنيات تقييم مثل تحليل SWOT وتحليل المخاطر. كما يستعرض الأساليب المعتمدة لرصد المخاطر المحتملة مثل المخاطر المالية، التشغيلية، القانونية وغيرها. في التقييم الداخلي للمخاطر هو عملية منهجية تهدف إلى تحديد وتحليل المخاطر التي قد تواجه المؤسسة سواء كانت مالية أو تشغيلية أو استراتيجية. يساهم هذا التقييم في تحسين القدرة على التنبؤ بالمخاطر وإيجاد الحلول

المناسبة لتقليل آثارها. يعتمد التقييم الداخلي على تحليل شامل للأنظمة والسياسات والعمليات داخل المؤسسة، بما في ذلك مراجعة الأنشطة اليومية والبيئة التشغيلية لتحديد النقاط الضعيفة التي قد تعرض المؤسسة لمخاطر غير متوقعة

تتعدد الأدوات المستخدمة في التقييم الداخلي للمخاطر، حيث تعد خرائط المخاطر من أبرز الأدوات التي تساهم في تصنيف وتحديد المخاطر حسب درجة تأثيرها واحتمالية حدوثها. كما يتم استخدام التحليل النوعي والكمي للمخاطر لتقديم تقييمات دقيقة حول المخاطر المحتملة ومدى خطورتها على استمرارية عمل المؤسسة. وتشمل الأدوات الأخرى أيضًا قوائم المراجعة التي تساهم في تحديد العناصر الأساسية التي يجب مراقبتها لضمان استمرارية تطبيق السياسات الفعالة في مواجهة المخاطر. ومن خلال استخدام هذه الأدوات، يستطيع الفريق المسؤول عن التقييم الداخلي تحديد أولويات المخاطر وتنفيذ استراتيجيات وقائية تساعد في تقليل الخسائر المالية أو التهديدات التي قد تؤثر على سمعة المؤسسة. يساهم التقييم الداخلي للمخاطر في تعزيز قدرة المؤسسة على التكيف مع التحديات المتغيرة ويضمن أن الإجراءات المتخذة تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية العامة للمؤسسة.

4. الربط بين الرقابة الداخلية واستراتيجيات المؤسسة: يعرض الإطار النظري كيفية تكامل الرقابة الداخلية

مع الاستراتيجيات العامة للمؤسسة، حيث يساهم مدير الرقابة الداخلية في التأكد من أن جميع الأنشطة تسير وفق الأهداف الاستراتيجية ويعمل على توجيه الأعمال لضمان عدم تأثير المخاطر على قدرة المؤسسة على تحقيق هذه الأهداف. الربط بين الرقابة الداخلية واستراتيجيات المؤسسة يعد من العوامل الأساسية لضمان نجاح الأعمال وتحقيق الأهداف على المدى الطويل. تعتبر الرقابة الداخلية من الآليات الضرورية التي تضمن تنفيذ استراتيجيات المؤسسة بشكل فعال، حيث تساهم في مراقبة وتقييم سير العمل

والتحقق من تطبيق السياسات والإجراءات التي تدعم هذه الاستراتيجيات. عندما تكون الرقابة الداخلية متكاملة مع استراتيجيات المؤسسة، فإنها تساعد في تحديد الأهداف الواقعية القابلة للتحقيق وتنظيم الموارد بالشكل الذي يحقق الكفاءة في الأداء المؤسسي.

تعمل الرقابة الداخلية على ضمان أن جميع الأنشطة داخل المؤسسة تسير وفقاً للخطط الاستراتيجية المقررة وتساهم في الحد من المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف. من خلال توظيف أنظمة رقابية فعالة، يمكن للمؤسسة مراقبة التقدم المحرز نحو أهدافها وتحليل النتائج بشكل مستمر. كما تساعد الرقابة الداخلية في الكشف عن أي انحرافات عن الخطط الاستراتيجية وتقديم الحلول اللازمة لتصحيح المسار بما يتماشى مع تطلعات المؤسسة. وعندما يتم دمج الرقابة الداخلية مع استراتيجيات المؤسسة، فإنها تخلق بيئة عمل أكثر شفافية وتنظيماً، مما يسهل على الإدارة اتخاذ القرارات المستنيرة. هذا الربط يعزز من قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والبيئية، ويعزز استدامتها في السوق من خلال تحقيق التوازن بين المخاطر والفرص المتاحة.

5. التحديات التي تواجه مدير الرقابة الداخلية: يستعرض الإطار النظري التحديات التي قد يواجهها مدير الرقابة الداخلية في تنفيذ مهامه، مثل نقص الموارد، غياب الدعم من الإدارة العليا، أو تعارض المصالح داخل المؤسسة. كما يناقش سبل التغلب على هذه التحديات لتعزيز فعالية الرقابة الداخلية في تحسين الامتثال وإدارة المخاطر. ويواجه مدير الرقابة الداخلية العديد من التحديات التي تتطلب منه القدرة على التكيف مع بيئة العمل المتغيرة والقدرة على اتخاذ قرارات سريعة ومبنية على تحليل دقيق. من أبرز هذه التحديات تزايد التعقيد في الأنظمة المالية والإدارية داخل المؤسسات، مما يفرض على المدير مواكبة

التطورات المستمرة في اللوائح والسياسات القانونية. هذا يترتب عليه ضرورة التأكد من أن جميع الإجراءات تتماشى مع المعايير القانونية والمتطلبات التنظيمية في بيئة الأعمال المتنوعة.

علاوة على ذلك، يواجه مدير الرقابة الداخلية تحديًا كبيرًا في تحقيق التوازن بين حماية المؤسسة من المخاطر وتسهيل سير العمل اليومي. فبينما يسعى المدير إلى ضمان فعالية الرقابة الداخلية، يواجه ضغوطًا لعدم تعطيل العمليات التشغيلية أو فرض قيود قد تؤثر على سرعة الأداء. يتطلب ذلك منه ابتكار حلول مرنة تعزز من كفاءة العمليات دون التأثير على المرونة التي تحتاجها المؤسسة لتحقيق أهدافها. ومن بين التحديات الأخرى التي يواجهها مدير الرقابة الداخلية هو ضمان التعاون الفعال بين مختلف الأقسام داخل المؤسسة. في العديد من الحالات، قد يواجه المدير صعوبة في تحقيق التنسيق المطلوب بين الفرق المختلفة، خاصة عندما تتداخل المهام والمسؤوليات بين قسم الرقابة الداخلية وبقية الإدارات. يتطلب ذلك مهارات قيادية عالية للتواصل وبناء الثقة مع كافة الأطراف المعنية لضمان تطبيق استراتيجيات الرقابة الداخلية بشكل فعال.

النتائج والتوصيات

النتائج:

1. توضح النتائج أن دور مدير الرقابة الداخلية يلعب دوراً حيوياً في تحقيق الامتثال للسياسات والقوانين داخل المؤسسة.
2. تشير النتائج إلى أن تقييم المخاطر الداخلية بواسطة مدير الرقابة الداخلية يمكن أن يساهم في تحسين كفاءة عمليات الشركة وتحقيق أهدافها.

3. تظهر النتائج أن التعاون والتواصل الجيد بين مدير الرقابة الداخلية وباقي الأقسام يمكن أن يعزز الامتثال وتقييم المخاطر بشكل فعال.

4. يبين تحليل البيانات أن تبني التكنولوجيا والأدوات الذكية يمكن أن يعزز دور مدير الرقابة الداخلية في تعزيز الامتثال وتقييم المخاطر.

5. يظهر البحث أن تبني ممارسات واستراتيجيات محددة يمكن أن تساعد في تعزيز دور مدير الرقابة الداخلية في تحقيق الامتثال وتقييم المخاطر بشكل مستدام.

التوصيات:

1. يوصى بتعزيز التواصل والتعاون بين مدير الرقابة الداخلية وباقي الأقسام في المؤسسة لضمان تحقيق الامتثال وتقييم المخاطر بشكل أفضل.

2. يوصى بتبني التقنيات الحديثة والأدوات الذكية لتعزيز دور مدير الرقابة الداخلية في تقييم المخاطر وتحقيق الامتثال بشكل فعال.

3. يجب على المؤسسات دعم مدير الرقابة الداخلية بالتدريب والتطوير المستمر لضمان تحقيق أفضل النتائج في مجال الامتثال وتقييم المخاطر.

4. ينبغي على الشركات تحديد وتنفيذ استراتيجيات وممارسات محددة لتعزيز دور مدير الرقابة الداخلية في تحقيق الامتثال وتقييم المخاطر.

5. ينبغي على الشركات الاستفادة من النتائج والتوصيات الخاصة بالبحث لتحسين العمليات والأنظمة الداخلية وتعزيز الحوكمة في المؤسسة.

المصادر والمراجع

١. ألزيان، أ.، وجويليام، د. (٢٠١٤). وظيفة التدقيق الداخلي: تصورات أدوار التدقيق الداخلي وفعاليتها وتقييمه. المجلة الدولية للتجارة والإدارة، ٢٤(٢)، ١٦٦-١٣٥.
٢. تشين، س. إكس.، وليفي، د. ل. (٢٠١٨). دور المدققين الداخليين في حوكمة الشركات: دراسة تحليلية لأدبيات التدقيق الداخلي الحالية وتوجيهات للبحوث المستقبلية. مجلة أدبيات المحاسبة، ٤٠، ٤٣-٢٦.
٣. جاو، ب.، وتشانغ، ي. (٢٠١٦). تأثير جودة وظيفة التدقيق الداخلي ومساهمتها في تأخير التدقيق. المراجعة المحاسبية الأسترالية، ٢٦(٢)، ١٧٦-١٦٢.
٤. هي، و.، وتشانغ، س. (٢٠١٩). جودة التدقيق الداخلي وجودة التقارير المالية: أدلة من الصين. مجلة المحاسبة والسياسة العامة، 38(1)، 125-106.
5. معهد المدققين الداخليين العالمي (IIA Global). (2018). إطار الممارسات المهنية الدولية (IPPF).
مُسْتَخْرَج من: <https://na.theiia.org/standards-guidance/Pages/Standards-and-Guidance-IPPF.aspx>
6. براويت، د. ف.، سميث، ج. ل.، وود، د. أ. (2009). جودة التدقيق الداخلي وإدارة الأرباح. مراجعة المحاسبة، 84(4)، 1280-1255.